رسالة ملكية إلى الملتقى
العالمي الأول للماء

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني رسالة إلى المشاركين في الملتقى العالمي الأول للماء المنظم بمراكش تخليدا لليوم العالمي للماء.

وفي ما يلي نص الرسالة الملكية التي تلاها يوم 12 ذي الحجة 1417هـ الموافق 22 مارس 1997 أمام المشاركين في الملتقى السيد أندري أزولاي مستشار صاحب الجلالة في الشؤون الاقتصادية والمالية:

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لنا بادىء ذي بدء أن نعرب لكم عن تهانئنا وتشكراتنا لاختياركم المملكة المغربية لعقد هذا الملتقى العالمي الأول حول الماء.

إن وجودكم بين ظهرانينا ساعات قليلة بعد تدشين سد الوحدة الذي يشكل أضخم منجزة لتخزين الماء وإحدى المنشآت في هذا النوع التي لم يسبق إنجازها بالقارة الافريقية ليعكس لنا الاهتمام والعناية اللتين تولونهما للسياسة المائية التي تشهدها بلادنا منذ عدة عقود.

وفي الواقع فإن علاقتنا بالماء تشكل جزءا لا يتجزأ من هويتنا، إذ أنه حتى في العصر الوسيط كانت فاس ومراكش التي تحتضن ملتقاكم هذا قد أنشأتا شبكات للتزويد بالماء الصالح للشرب والري والتطهير لا تقل شأنا عما تم ابتكاره اليوم من أنظمة جد متطورة بفضل التكنولوجيا المتقدمة جدا. كما أن الحضارة العربية الإسلامية بشكل عام قد وضعت دوما قضايا الماء في صلب اهتماماتها العلمية والتقنية والقانونية والثقافية.

إن ملتقى مراكش يعكس في الوقت ذاته وعي المجتمع الدولي بالرهانات التي أضحت ترتبط بمخاطر الندرة وأزمة الماء التي تلوح في أفق الألفية الثالثة. فالنمو الديمغرافي وخاصة زيادة الاستهلاك المرتبط بتنمية سوسيو اقتصادية غير متحكم فيها ومشروعة تشكل تحديا كبيرا.

وإن المعطيات المتوفرة حول الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية وحول اندثار الغابات والتعرية والتصحر والتلوث وضعف التغذية تؤكد حجم هذا المشكل.

ولذلك يتعين علينا إعادة النظر في الاستراتيجيات والممارسات الجاري بها العمل في مجال استعمال هذا المورد الأساسي الذي نستهلكه أكثر فأكثر مع أننا لا نعرف كيف نصنعه وادماج هذه الاستراتيجيات وهذه الممارسات ضد مبادىء استمرارية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتضامن الإنساني.

لقد حان الوقت اذن لكي نتحرك ونبدأ التفكير في مشكل الماء ليس فقط كأولوية ولكن أيضا كرؤية جديدة تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الأزمة والقدرة على تلافي عواقبها.

إن التطور الراهن يبرهن على ذلك، فمقاربات الماضي المتفاعلة أضحت متجاوزة ذلك أن الحصول على الماء الشروب وتوفير منشآت صحية ملائمة للجميع سواء في المناطق الحضرية أو في الوسط القروي يشكلان تحديا ضخما ويتم حاليا في مختلف أرجاء العالم تبذير ما بين 40 و60 في المائة من المياه المستعملة من قبل المصالح ذات المنفعة العامة.

حضرات السيدات والسادة،

فإذا ظللنا مكتوفي الأيدي فإن مخاطر الندرة ستظل باستمرار مصدر قلق عميق وخاصة داخل المناطق الحضرية سريعة التوسع حيث سيكون من

عواقب النمو الديمغرافي وتزايد عدد التجمعات السكانية تقليص أكبر في كمية المياه المتوفرة.

ففي سنة 1950 كان هناك أقل من مائة مدينة تفوق ساكنتها المليون نسمة ويتوقع من الآن الى سنة 2025 أن يرتفع عدد هذه الحواضر الكبرى الى 650 من بينها 22 مدينة سيكون بها أزيد من 10 ملايين نسمة. وكلما ارتفع عدد سكان الحواضر فإن الماء المستعمل لأغراض فلاحية سيتعين - ونحن نرى ذلك - وضعه رهن إشارة البلديات والصناعة وسيكون حينئذ من الصعوبة بمكان توزيع الموارد المائية حسب مختلف قطاعات الانتاج.

ولن يتم تسوية مشاكل أخرى تشكل بدورها مصدر انشغال إلا إذا تأسس تدبير المياه على قاعدة مقاربة مندمجة. إن تدهور الأنظمة البيئية التي يتحكم فيها نظام المياه الجوفية والسطحية وكذلك التدهور الخطير لأنظمة المخزونات المائية هما عنصران يقلصان من خصوبة الأراضي ويفضيان إلى تدهور مقلق لوفرة وجودة الماء والوصول إليه.

وبنفس الكيفية فإن عملية صرف المياه المستعملة سواء منها الصناعية أو الحضرية في اتجاه البحر واللجوء إلى ممارسات غير ملائمة لاستعمال الأراضي والاستغلال المفرط للموارد البحرية تشكل كلها تهديدات للأمن الغذائي وللموارد البحرية وللسياحة.

وهكذا أضحى واضحا بشكل لا مراء فيه أنه يتعين أن يرتكز التموين بالماء وخدمات التطهير على التقدم التكنولوجي من حيث تصور ووضع البنيات الأساسية وفي نفس الوقت على تدبير مندمج للموارد المائية. كما أنه واضح أن أمر ترشيد الطلب بدل الاكتفاء فقط بالاستجابة له - وهو يعني من بين ما يعنيه بيع الماء بثمنه الحقيقي سيساهم أكثر في تأمين وحماية الموارد. ذلك أن المساعدات الممنوحة بهدف التزود بالماء يستفيد منها في

أغلب البلدان النامية ونحن نعرف ذلك الأغنياء والطبقات الوسطى بنفس القدر أو أكثر مما تستفيده الفئات الأكثر احتياجا.

إن الماء والتنمية البشرية المستديمة هما كما نرى غير منفصلين. فبدون تزود ملائم بالماء وبدون تدبير سليم لهذا المورد فإن التنمية السوسيو اقتصادية قد يعاد فيها النظر ويمكن التأكيد دون مغالاة أن تحدي الماء سيكون حاسما خلال السنوات القادمة.

حضرات السيدات والسادة،

إن هذا الوضع الذي ينطبق على جزء كبير من عالمنا يصدق أكثر على دول العالم العربي من الرباط إلى عمان.

وإذا كانت البلدان العشرون بهذه المنطقة لها نفس اللغة ونفس الدين ويجمعها تاريخ وثقافة مشتركان فإن لها فضلا عن ذلك خاصية مشتركة هي أن أغلبها بلدان جافة أو شبه جافة.

كما أن هذه الدول تشترك في كونها تعرف نموا ديمغرافيا قويا جعل عدد ساكنتها يتضاعف ما بين 1965 و1990 اذ انتقل من 107 ملايين إلى أزيد من 200 مليون نسمة ويتوقع خلال العام 2025 أن ينخفض المورد المائي بالنسبة للفرد الواحد إلى ما يزيد قليلا عن 600 متر مكعب بعد أن كان سنة 1960 يبلغ 3500 متر مكعب.

وختاما هناك عامل آخر تتميز به هذه المنطقة هو أن الديموغرافيين يتوقعون أنه مع إطلالة الألفية الثالثة ستصل نسبة السكان الحضريين بالشرق الأوسط وشمال افريقيا إلى 75 في المائة.

ها أنتم إذن أصحاب الفخامة حضرات السيدات والسادة، تدركون لماذا أعطى بلدنا المملكة المغربية الوفية لتقاليدها والمتشبثة بالمعاصرة،

الأولوية المطلقة ومنذ 1967 لسياسة واستراتيجية ارتكزتا على الاهتمام بثرواتنا المائية وحمايتها.

لقد قمنا بذلك في فترة كانت فيها الايديولوجية السائدة تشجع كل ما هو صناعي وتحثنا على إدارة ظهرنا لواقع تراثنا ومقومات استمرارنا.

فهذا المجهود بذلناه ونحن نعلم حدود إمكانياتنا ولكن بفضل الإرادة السياسية والتوافق الشعبي ومساهمة الجميع أمكننا أن نتقدم أمامكم اليوم ونحن نتوفر على 90 سدا و13 منظومة مائية لتحويل المياه يمكنها تعبئة ما يقرب من 70 بالمائة من مجموع مواردنا المائية.

إن هذه التجهيزات التي تم انجازها بفضل تعاون دولي واسع يمكنها أن تلبي الطلب الاجمالي على الماء بما يزيد عن عشرة ملايير متر مكعب في السنة وتمثل الزراعة المسقية ببلادنا ابتداءا من الآن 45 بالمائة من القيمة المضافة الفلاحية و75 بالمائة من صادراتنا الفلاحية وثلث مناصب الشغل بالعالم القروي.

إن هذه الأرقام حضرات السيدات والسادة، لم تقدم لكم للاسترضاء ذلك أننا واعون بجسامة التحديات التي يتعين مواجهتها مع نمو كبير في الطلب لا يمكن تفاديه وظرف هيدرولوجي متقلب وهش وتدبير لمواردنا التي مازال يتعين علينا زيادة تحسينها وترشيد استغلالها.

إن هذه الأرقام، وهذه الإرادة السياسية التي تواكبها وتؤطرها لتعزز حضرات السيدات والسادة نداءنا إلى مزيد من التعاون والتضامن ومزيد من التفاؤل.

وإننا في حاجة اليوم إلى تعبئة أكبر وأكثر استمرارية لتنظيم وتعزيز تقاسم المعارف وتوزيع ملائم للموارد المالية على صعيد التعاون الدولي. ويتعين علينا أيضا أن نبرهن عن مزيد من الجرأة وسعة الخيال.

فقبل أربع سنوات دعونا بمناسبة المؤتمر العالمي السابع لموارد الماء إلى إحداث صندوق دولي لتمويل مكافحة تلوث الماء ومن أجل دعم التعاون الدولي في هذا المجال.

واقترحنا أيضا أن يحول جزء من الدين المترتب على بلداننا إلى هذا الصندوق. وإننا نجدد هذا النداء أمامكم اليوم مقترحين أن يتحول ملتقاكم إلى مؤسسة دائمة تجتمع بكيفية منتظمة لتصبح أداة حفز للتعاون الدولي ودفع واقتسام التكنولوجيا وكذلك بهدف جعل الحفاظ على مواردنا المائية أرضية مثالية وربما ثورية لترابط وتضامن الأمن في فجر الألفية الثالثة.

حرر بالقصر الملكي بالرباط في 21 مارس 1997
الحسن الثاني ملك المغرب.